من الحزب. ومنذ ذلك الحين، والحزب يشنّ حملة واسعة ضدي، ويتهمني بتشويه سمعة الحزب في الخارج؛ كما يتهمني بالتطرف القومي، وبعدم الاعتراف بما يسمى بـ « الخط الاخضر »، وبالعلاقة مع الحركة التقدمية، وغير ذلك من التهم. وقد كنت، قبل قرار الفصل، شعرت بأن الامور تتطور مع الحزب بصورة سيئة؛ عندها طلبت اعفائي من مواقعي القيادية، الا أنهم اصروا على قرار الفصل، على الرغم من التعاطف الكبير معي من قبل عناصر الحزب، ووقفت فروع بكاملها إلى جانبي ضد القرار؛ ولكن ذلك لم يغيّر من الأمر شيئاً.

انني كنت أؤمن، دائماً، بضرورة النقد الذاتي. ولو حدث هذا داخل الحزب، لما وصلنا إلى ما وصلنا اليه. ولكن، للأسف، الاخطاء والانحرافات التي بدأت بعد توحيد الحزب، ما زالت قائمة حتى يومنا هذا. لقد بدأت الاخطاء منذ توقيع مائير فلنر، قبل أربعين عاماً، على «وثيقة الاستقلال»؛ وهذه الوثيقة، في رأيي، هي نسخة طبق الاصل عن وعد بلفور؛ اذ لا يوجد فيها ذكر للشعب العربي الفلسطيني. كل ما هو موجود فيها فقرة تتضمن «أعطاء المساواة في العمل والمعاملة اليومية والدينية للسكان المحليين». في السابق، غُض الطرف عن توقيع فلنر على هذه الوثيقة؛ أما الآن، وبعد ٤٠ عاماً من قيام الدولة، أقامت الدولة احتفالات رسمية بـ «عيد الاستقلال» في بيت رئيس الدولة، ودعيت شخصيات رسمية، واعضاء كنيست، وشخصيات عربية للمرة الاولى. وقرروا أن الاحتفالات سوف تدور حول اعادة التوقيع على الوثيقة، فوقف رئيس الحكومة ووقّع، ثم تبعه رئيس المحكمة العليا، إلى أن وصل الدور إلى فلنر ليوقع للمرة الثانية، ثم قام عربي، للمرة الاولى بعد ٤٠ عاماً، وهو الشيخ توفيق عسلية، ووقع هذه الوثيقة عن العرب في اسرائيل.

هذا الموقف كان قاسياً بالنسبة اليّ؛ فبادرت وكتبت مقالة في صحيفة «الراية» التابعة لحركة ابناء البلد، وسألت: ما هي وثيقة الاستقلال ؟ وتوصّلت إلى انها نسخة عن وعد بلفور، وقلت: ان المساواة التي وردت في الوثيقة، لم تحقق. والواقع ان المؤسسات الاسرائيلية نفسها تعترف بأنها لم تتحقق. حتى التلفزيون الاسرائيلي عرض برنامجاً حول الموضوع، جاء فيه، ان بند المساواة بين العرب واليهود لم يتحقق. وأورد سلسلة من الممارسات الرسمية ضد العرب مؤكداً ان هذه الممارسات تنسف مبدأ المساواة، الوارد في الوثيقة. وقد طالبت، في مقالتي، الذين وقّعوا الوثيقة من العرب والشيوعين، اما بأن يطالبوا بحذف البند المتعلق بالمساواة، لأنها غير موجودة؛ واما بأن يطالبوا باضافة فقرة تتعلق بعرب فلسطين، وأضفت: ان هناك أوساطاً يهودية متنفّذة، وعلى رأسها اريئيل شارون وامثاله، رفضت التوقيع على الوثيقة بصفتها الحالية، وطالبت باجراء تعديلات عليها، بحيث تصبح متضمّنة «حق اليهود في أرض ـ اسرائيل الكاملة» واعتبرت أن هناك اجزاء من فلسطين غير مذكورة في الوثيقة الحالية يجب اضافتها.

فما دام هناك بعض اليهود الذين تحفظوا من توقيع «وثيقة الاستقلال»، فان من الاولى بالعرب والشيوعيين أن يتحفظوا من توقيعها.

آفاق العمل

أرى، الآن، بعد ابعادي من الحزب، انه من المستحيل أن اقف مكتوف اليدين؛ ومن المستحيل ان ابقى خارج العمل السياسي، خصوصاً وأن وضعنا في الداخل يثير المخاوف. هناك مخططات رهيبة للتهويد، ولسحب الارض، ولتغيير الوضع الديمغرافي. فهذه المخططات، اذا ما نفذت، سوف تضع علامات استفهام كبيرة حول وجود العرب داخل اسرائيل. فالتضييق على السلطات المحلية العربية جار على قدم وساق. حتى الاراضي التي بقيت في حوزة العرب، يجرى ضمها، الآن، اداريا، إلى مجالس اقليمية يهودية؛ كما فعلوا في منطقة «البطوف» وضموا ١٨٠ ألف دونم تابعة لأكثر من عشرين قرية عربية، عدد سكانها يزيد على ٨٠ ألف نسمة، إلى مجلس اقليمي من المستوطنات اليهودية، لا يزيد عدد سكانها على ١٥٠٠ نسمة. فهذا الضم الاداري له اخطاره؛ اذ لا يستطيع العرب استعمال الارض بدون موافقة المجلس الاقليمي؛ وللمجلس الحق في مصادرة الارض العربية مباشرة، بدون أي قرار وزاري. اضافة إلى ذلك، هناك أخطار كثيرة تهدد وجود العرب، وتعترض مستقبلهم. وهذا الأمر يتطلب عملاً مشتركاً يضم جميع الهيئات والشخصيات والفئات والشرائح الاجتماعية